UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF SOCIAL AFFAIRS

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الشؤون الاجتماعية

Federal Law No. (29) for the Year 2006

Concerning the Rights of Disabled

Amended Federal Law No. (14) For the Year 2009

www.msa.gov.ae

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF SOCIAL AFFAIRS

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الشؤون الاجتماعية

قانون اتحادي رقم (29) لسنة 2006م

في شأن حقوق المعاقين

المعدل بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2009

www.msa.gov.ae

فاطمة محمد
٢٠١١

قانون اتحادي
رقم (29) لسنة 2006م

في شأن حقوق المعاقين
المعدل بقانون اتحادي رقم (14)
لسنة 2009

Federal Law No. (29) of the Year 2006
Concerning the rights of Disabled

We, **Khalifa Bin Zayed Al Nahyan**, President of the United Arab Emirates,
Having viewed the Constitution,

And Federal law No. (1) of the year 1972, dealing with the jurisdictions of ministries and the powers of ministers, as amended, and

Federal law No. (11) of the year 1972, concerning compulsory education, and

Federal law No. (12) of the year 1972, concerning the organization of clubs and associations in the field of youth care, and

Federal law No. (4) of the year 1976, concerning the establishment and organization of the UAE University, as amended, and

Federal law No. (9) of the year 1976, concerning delinquents and the destitute, and

Federal law No. (8) of the year 1980, concerning the regulating of work relations, as amended, and

Penalty law issued by federal law No. (3) of the year 1987, as amended, and

Penal procedures law issued by federal law No. (35) of the year 1992, as amended, and Pensions and Social Security law issued by federal law No. (7) of the year 1999, as amended, and

قانون اتحادي رقم (29) لسنة 2006م
في شأن حقوق المعاقين

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1972 في شأن التعليم الإلزامي،

وعلى القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 1972 فس شأن تنظيم الأندية والجمعيات العاملة في ميدان رعاية الشباب،

وعلى القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 1976 بإنشاء وتنظيم جامعة الإمارات العربية المتحدة والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1976 في شأن الأحداث الجانحين والمشردين،

وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل، والقوانين المعدلة له،

وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1987 ، والقوانين المعدله له،

وعلى قانون الاجراءات الجزائية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (35) لسنة 1992، والقوانين المعدلة له،

وعلى قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، والقوانين المعدلة به،

وعلى القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1995 في شأن السير والمرور،

وعلى القانون الاتحادي رقم (25) لسنة 1999 في شأن الهيئة العامة للشباب والرياضة، وبناء على ما عرضته وزيرة الشؤون الاجتماعية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للإتحاد،

لقانون الآتي :

Federal law No. (21) of the year 1995, concerning traffic, and

Federal law No. (25) of the year 1999, concerning the General Authority for Youth and Sports, and

Based on the recommendation of the Minister of Social Affairs, the approval of the Cabinet, and the endorsement of the Federal Supreme Council,

We have promulgated the following law:

الباب الأول
أحـــــكام عامة

المـــــادة (1)
تعريفات

في تطبيق أحكام هذا القانون ، يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة فيه المعاني المبينة قرين كل منها ، ما لم يقض سياق النص بغير ذلك: -

الدولة: دولة الإمارات العربية المتحدة .

الوزارة: وزارة الشؤون الاجتماعية .

الوزير: وزير الشؤون الاجتماعية .

الجهات المعنية: الجهات الاتحادية والمحلية المعنية بتطبيق أحكام هذا القانون .

المعاق: كل شخص مصاب بقصور أو اختلال كلي أو جزئي بشكل مستقر أومؤقت في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير المعاقين.

البطاقة: البطاقة الشخصية التي تمنحها الوزارة للمعاقين وتعتبر مستنداً رسمياً دالاً على أن حاملها من المعاقين ، بما يكفل لحاملها الحقوق والخدمات المبينة في هذا القانون ، واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

التمييز: أية تفرقة أو استبعاد أو تقييد بسبب الاعاقة يترتب عليه الإضرار أو إلغاء الاعتراف بأي من الحقوق المقررة بموجب التشريعات السارية في الدولة أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة .

المادة (2)

يهدف هذا القانون إلى كفالة حقوق المعاق وتوفير جميع الخدمات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته ، ولا يجوز أن تكون الاعاقة سبباً يحول دون تمكن المعاق من الحصول على تلك الحقوق والخدمات خصوصاً في مجال الرعاية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والمهنية والثقافية والترويحية .

Chapter I
General Provisions

Article (1)
Definitions

In applying the provisions of this law, the following words shall have the definitions set forth opposite each one, unless stated otherwise:

The State: The United Arab Emirates
The Ministry: The Ministry of Social Affairs
The Minister: The Minister of Social Affairs
Concerned Bodies: Federal and local bodies concerned with the implementation of this law.
Disabled : Each person with an incapacity, total or partial, permanent or temporary, in his physical, sensory, mental, communication, educational, or psychological abilities to an extent of being unable to fulfill his regular requirements in the same conditions like these non-disabled.
ID Card: The personal ID card granted by the Ministry to disabled, which shall be considered an official document showing that the holder with disabled, thus entitling him to the rights and services set out in this law and the regulations and decisions issued for its implementation.
Discrimination: Any discrimination or disqualification due to disability which incurs damages or unacknowledgment of any of the rights prescribed in the effective legislations in the UAE or enjoying or exercising such rights based on equality.

Article (2)

The purpose of this law is to preserve the rights of disabled and provide all the services according to his abilities and potential. This disability must not impede his ability to benefit from these rights and services, especially in the areas of social, economic, medical, educational, profession vocational, cultural, and recreational services.

المادة (3)

تكفل الدولة للمعاق المساواة بينه وبين أمثاله من غير المعاقين وعدم التمييز بسبب الاعاقة في جميع التشريعات ، كما تضمن مراعاة ذلك في جميع سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واتخاذ التدابير المناسبة لمنع التمييز على أساس الاعاقة .

المادة (4)

تعد الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية برامج لتوعية المعاق وأسرته وبيئته المحلية في كل ما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في هذا القانون والتشريعات الأخرى والخدمات التي تقدم له .

المادة (5)

لا يعد تمييزاً أي حكم أو معيار أو ممارسة تكون قائمة على أساس مشروع ، وتكفل الدولة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تمتع المعاق بحقوقه وحرياته ، ومنع أي اعتداء عليها أو حرمانه منها بشكل تعسفي .

المـــــادة (6)

تكفل الدولة المساعدة القانونية للمعاق في جميع الأحوال التي تقيد فيها حريته لأي سبب قانوني ، ويتعين عند صدور ما يقيد حرية المعاق :-

1. معاملته بطريقة إنسانية تراعي وضعه واحتياجاته بوصفه معاق .
2. تقديم المعلومات والبيانات اللازمة له ، والتي تتصل بأسباب تقييد حريته .
3. توفير المساعدة الملائمة في حالة عدم قدرته على دفع الرسوم القضائية أو المصروفات أو الغرامات ، وذلك على النحو الذي يصدر به قرار من مجلس الوزراء .

المادة (7)

تكفل الدولة للمعاق ممارسة حقه في التعبير وإبداء الرأي بإستخدام طريقة (برايل) ولغة الإشارة وغيرها من طرق التواصل ، وحقه في طلب المعلومات وتلقيها ونقلها على قدم المساواة مع الآخرين .

Article (3)

The State shall guarantee to ensure equality between disabled and his counterparts who are non-disabled, and to not discriminate due to disability in all legislations. The State shall also guarantee to observe this in all the economic and social development policies and programs, and to take all the suitable measures to prevent discrimination based on disability.

Article (4)

The Ministry shall, in coordination with the concerned bodies, develop awareness programs for disabled, his family and local community regarding the rights specified in this law and other legislations and services provided to him.

Article (5)

Any decree, criterion, or practice based on legal grounds shall not be considered discrimination, and the State shall guarantee to take all the necessary measures to ensure the entitlement of a disabled to his rights and privileges, and prevent any deprivation thereof in an arbitrary manner.

Article (6)

The State shall guarantee to provide legal assistance to a disabled in all cases where his freedom is restricted for any legal reason. In cases of restriction of the freedom of a disabled, the following measures must be taken:

1. To treat him in a humane manner with consideration to his situation and needs, being a disabled.
2. To provide him with the necessary information and data related to the reasons for restricting his freedom.
3. To provide assistance in the case of his inability to pay judicial fees, expenses or fines, as prescribed in a Cabinet Decision.

المادة (8)

يكفل القانون للمعاق الحماية اللازمة لمراسلاته وسجلاته الطبية وأموره الشخصية ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط وآليات الحماية المشار إليها .

المادة (9)

تنشئ الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية المراكز والمؤسسات والمعاهد الخاصة برعاية وتدريب المعاقين وتأهيلهم ، وتتولى تلك المراكز والمؤسسات والمعاهد المهام الآتية:-

أ. تأهيل المعاقين للتكيف والاندماج في المجتمع.

ب. توفير التربية الخاصة للمعاقين.

ج. توفير برامج التدريب المهني للمعاقين .

د. تدريب أسر المعاقين على أساليب التعامل معهم .

Article (7)

The State shall guarantee for the disabled a freedom of expression and opinion using Braille, sign language and other communication methods, as well as the right to request, receive and transfer information based on equality.

Article (8)

The law shall guarantee to ensure the necessary protection to a disabled for his correspondence, medical records, and personal matters. The mechanisms of protection shall be set out in the executive regulation of this law.

Article (9)

The Ministry shall, in cooperation with the concerned bodies, establish the centers, institutions, and institutes specialized in the care, training and habilitation of disabled. These centers, institutions and institutes shall be responsible for the following:

a) habilitation of disabled to enable them to adjust and integrate to society.
b) Provision of special education for disabled.
c) Provision of vocational training programs for disabled.
d) Provision of training for the families of disabled for dealing with them.

Chapter II
The Rights of Disabled

Section I:
Medical Services and Rehabilitation Services

Article (10)

Every national disabled shall be entitled to the medical services and rehabilitation and support services at the expense of the State, including the following:

a) All surgeries, whether or not arising from disability, like implants, treatment of pressure sores , correction of limbs (orthopedics), and hospitalization in specialized centers and others for intensive or regular treatment. This includes the provision of all the equipment and tools necessary for the success of the operation, be they permanent or temporary.
b) Provision of check-up and treatment by general practitioners, specialists, consultants, dentists, psychological evaluation, audiometry, radiology, laboratory tests and provision of medicines.
c) Rehabilitation and specialized treatment (internal and external), including: physiotherapy, occupational therapy speech therapy, audio therapy, psychological therapy.
d) Technological and assistive devices, both mobile and stationary, (hearing aids, artificial eyes, etc.), and mobility devices (wheel chairs, canes, walkers, sticks), for prevention of pressure sores, and all the tools used in surgeries.

Article (11)

A committee titled "The specialized committee for medical services and rehabilitation for disabled " shall be established by a Cabinet Decision. The committee shall be chaired by the undersecretary of the Ministry of Health and consist of representatives from the concerned bodies. The Minister of

الباب الثاني
حقوق المعاقين

الفصل الأول
الخدمات الصحية وخدمات إعادة التأهيل

المـــــادة (10)

لكل معاق مواطن الحق في الاستفادة من الخدمات الصحية وإعادة التأهيل وخدمات الدعم على نفقة الدولة ، ومنها:-

أ. العمليات الجراحية كافة سواء نتجت عن الاعاقة أم لا: من زرع ، ومعالجة القروح ، وتقويم الأطراف ، والاستشفاء في مراكز متخصصة وغيرها للعلاج المكثف أو العادي . ويشمل ذلك توفير جميع المعدات والأدوات والمعينات وغيرها مما هو ضروري لإنجاح العملية ، سواء كانت دائمة أو مؤقتة .

ب. توفير المعاينة والعلاج لدى: أطباء عامين ، اختصاصيين ، استشاريين ، أطباء أسنان ، والتقييم النفسي ، وتخطيط السمع ، والأشعة ، والتحاليل المخبرية ، وصرف الأدوية .

ج. العلاج التأهيلي والمتخصص: الداخلي والخارجي ويتضمن: العلاج الطبيعي ، والعلاج الوظيفي ، والعلاج النطقي ، والسمعي ، والنفسي .

د. المعينات التقنية والأجهزة المساعدة من أجهزة تعويضية متحركة وثابتة (أطراف وسماعات وعين اصطناعية وغيرها) ، أشكال تقويمية ، ومعينات للتنقل (كراسي متحركة ، عصي ، مشايات ، وعكازات) وللوقاية من القروح ، وكافة الأدوات المستخدمة في العمليات الجراحية .

المادة (11)

تشكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة تسمى "اللجنة المتخصصة للخدمات الصحية والتأهيل للمعاقين" ، تكون برئاسة وكيل وزارة الصحة وعضوية ممثلين عن الجهات المعينة ، ويصدر وزير الصحة نظام عمل اللجنة واجتماعاتها .

Health shall schedule the committee meetings and issue its agenda.

The Committee shall have the following responsibilities:

1. To provide diagnostic, treatment, and rehabilitation services and develop the existing medical programs and services in order to serve disabled.
2. To develop early detection programs and health awareness and education programs, and to secure the means for early specialized intervention in the area of disability.
3. To provide, train and qualify medical staff specialized in all types of disabilities.
4. To conduct national studies to know the causes and consequences of disabilities, and the means for prevention thereof, and to circulate these to the concerned bodies in the UAE.
5. To submit periodic reports to the Minister for onward presentation to the Cabinet to take suitable action thereof.

Section II:
Education

Article (12)

The State shall guarantee to provide for a disabled equal educational opportunities in all educational institutions, vocational training and continuing education in regular classes or special classes where necessary. The academic curriculum shall be delivered in Braille or sign language or any other method as the case may be.

Disability do not represent an obstacle preventing an individual from applying to or joining any government or private educational institution of any kind.

وتمارس اللجنة على وجه الخصوص ما يأتي:-

1. توفير الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية وتطوير البرامج والخدمات الصحية القائمة من أجل النهوض بالمعاقين .
2. وضع برامج الكشف المبكر والتشخيص والتوعية والتثقيف الصحي ، وتأمين وسائل التدخل المبكر والمتخصص في مجال الاعاقة .
3. توفير الكوادر البشرية الصحية المتخصصة في مجال الاعاقة بمختلف أنواعها وتدريبها وتأهيلها.
4. إعداد الدراسات الوطنية للتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الاعاقة وتداعياتها وسبل الوقاية منها وتعميمها على الجهات المعنية في الدولة .
5. رفع تقارير دورية إلى الوزير تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء لإتخاذ ما يراه مناسباً .

الفصل الثاني

التعليم

المـــــادة (12)

- تضمن الدولة للمعاق فرصاً متكافئة للتعليم ضمن جميع المؤسسات التربوية أو التعليمية والتأهيل المهني وتعليم الكبار والتعليم المستمر وذلك ضمن الصفوف النظامية أو في صفوف خاصة إذا استدعى الأمر ذلك ، مع توفير المنهج الدراسي بلغة الإشارة أو طريقة (برايل) وبأي طرق أخرى حسب الاقتضاء .

ولا تشكل الاعاقة في ذاتها مانعاً دون طلب الانتساب أو الالتحاق أو الدخول إلى أية مؤسسة تربوية أو تعليمية من أي نوع حكومية كانت أو خاصة .

المـــــادة (13)

تلتزم وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإتخاذ الإجراءات المناسبة بالتعاون مع الجهات المعنية لتوفير التشخيص التربوي والمناهج الدراسية ، والوسائل والتقنيات الميسرة لأغراض التدريس ، كما تعمل على توفير طرق بديلة معززة للتواصل مع المعاقين ، ووضع استراتيجيات بديلة للتعلم وبيئة مادية ميسرة وغير ذلك من الوسائل اللازمة لكفالة المشاركة التامة للطلاب المعاقين .

Article (13)

The Ministry of Education and the Ministry of Higher Education and Scientific Research shall undertake to take the suitable measures, in cooperation with the concerned bodies, to provide educational diagnosis, academic curricula and teaching assistive devices and technologies. The two ministries shall also provide alternative methods that enhance communication with disabled, and develop alternative strategies for learning, providing a accessible environment in addition to other necessary techniques that ensure the involvement of disabled students.

Article (14)

The Ministry of Education and the Ministers of Higher Education and Scientific Research, in cooperation with the concerned bodies, must provide the academic specializations to prepare employees working with disabled student and their families, whether in the areas of early diagnosis and detection or educational, social, psychological, or medical or vocational training, and ensure the offering of training programs during service for the purpose of equipping employees with the latest experiences and knowledge.

Article (15)

A committee titled "The specialized committee for teaching disabled" shall be established by a Cabinet Decision. The committee shall be chaired by the undersecretary of the Ministry of Education and consist of representatives from the concerned bodies. The Minister of Education shall schedule the committee meetings and issue its agenda.

The Committee shall have the following responsibilities:

1. To develop executive programs for securing equal educational opportunities for all disabled since early childhood in all educational institutions, whether in regular classes or specialized education units.

المـــــادة (14)

على وزارة التربية والتعليم ووزراء التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع الجهات المعنية توفير لتخصصات الأكاديمية لإعداد العاملين مع المعاقين وأسرهم سواء في مجالات التشخيص والكشف لمبكر أو التأهيل التربوي أو الاجتماعي أو النفسي أو الطبي أو المهني ، وضمان توفير برامج التدريب ثناء الخدمة لتزويد العاملين بالخبرات والمعارف الحديثة .

المـــــادة (15)

شكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة تسمى "اللجنة المتخصصة بتعليم المعاقين" ، تكون برئاسة وكيل زارة التربية والتعليم وعضوية ممثلين عن الجهات المعنية ، ويصدر وزير التربية والتعليم نظام عمل للجنة واجتماعاتها .

تمارس اللجنة على وجه الخصوص ما يأتي:-

1. وضع البرامج التنفيذية لضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع المعاقين منذ مرحلة الطفولة المبكرة ضمن جميع المؤسسات التربوية والتعليمية في صفوفها النظامية أو في وحدات التعليم المتخصصة .
2. تطوير البناء المنهجي للبرامج التعليمية وإعداد الخطط التربوية المواكبة لروح العصر والتطور التقني والتي تتلاءم مع السمات النمائية والنفسية للمعاقين .
3. تنظيم كافة الأمور المتعلقة بتعليم المعاقين من برامج واجراءات وأساليب وشروط الالتحاق في الصفوف النظامية وتأدية الامتحانات .
4. وضع سياسات تأهيل وتدريب الكوادر البشرية التربوية والتعليمية العاملة في مجال المعاقين.
5. تقديم الاستشارات والمساعدة التقنية والفنية والتعليمية إلى كافة المؤسسات التعليمية التي تود استقبال معاقين ودراسة طلبات التمويل المتعلقة بالمعدات والتقنيات وتأهيل بيئة المؤسسة التعليمية .
6. رفع تقارير دورية إلى الوزير تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً .

الفصل الثالث

العمل

المـــادة (16)

للمعاق المواطن الحق في العمل وفي شغل الوظائف العامة ، ولا تشكل الاعاقة في ذاتها عائقاً دون الترشيح والاختيار للعمل ، ويراعى عند اجراء الاختبارات المتعلقة بالكفاءة للالتحاق بالعمل الاعاقة لمن تسري عليهم أحكام هذا القانون .

المـــادة (17)

يجوز للوزارة التعاقد مع جهات أخرى لتنفيذ مشاريع لتأهيل المعاقين ، ويحدد الوزير الشروط والأحكام والضوابط اللازمة لذلك

المـــادة (18)

تبين التشريعات الصادرة في الدولة الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان شغل المعاق للوظائف في القطاعين الحكومي والخاص وساعات العمل والاجازات وغيرها من الأحكام الخاصة بعمل المعاق بما في ذلك الضوابط اللازمة لإنهاء الخدمة واستحقاق مكافأة أو معاش التقاعد .

ويحدد مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير نسبة الوظائف التي تخصص للمعاقين في القطاعين الحكومي والخاص

المـــادة (19)

تشكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة تسمى "اللجنة المتخصصة لعمل المعاق" برئاسة وكيل الوزارة وعضوية ممثلين عن الجهات المعنية ، ويصدر الوزير نظام عمل اللجنة واجتماعاتها .

وتمارس اللجنة على وجه الخصوص ما يأتي:-

2. To develop the methodologies of educational programs and develop the educational plans which keep abreast of technological developments and are compatible with the psychological and developmental characteristics of disabled.
3. To regulate all matters related to educating disabled, like programs and admission requirements and procedures in regular classes and taking tests.
4. To make policies for the qualification and training of educational human resources working with disabled.
5. To provide consultation and technological, technical and educational assistance to all educational institutions planning to receive disabled students and study the funding requests related to equipment and technologies and qualification of the environment of the educational institution.
6. To submit periodic reports to the Minister for onward presentation to the Cabinet for taking suitable action thereof.

Section III

Employment

Article (16)

A national disabled shall have the right to occupy public positions, and disability do not impede the employment of an individual. When administering aptitude tests for employment, disability shall be observed.

Article (17)

The Ministry may sign a contract with other bodies for the implementation of projects for the qualification of disabled. The Minister shall issue directives setting out the procedure for this matter.

Article (18)

The legislations issued in the UAE specify the procedures that should be taken for securing employment for disabled in the government and private sectors, as well as provisions for work hours, leaves and other provisions related to the employment of disabled, and the regulations for end of service and pensions.

The Cabinet, based on the recommendation of the Minister, shall determine the percentage of positions allocated for disabled in the government and private sectors.

Article (19)

A committee titled "The specialized committee for the employment of disabled" shall be established by a Cabinet Decision. The committee shall be chaired by the undersecretary of the Ministry and consist of representatives from the concerned bodies. The Minister shall schedule the committee meetings and issue its agenda.

The Committee shall have the following responsibilities:

1. To make the necessary policies for the employment of disabled and set the requirements for ensuring maximum competence and guaranteeing the continuity of work for the longest period of time possible.
2. To encourage and support disabled who are qualified to establish projects with economic feasibility, and provide information on the available grants and loans and means of access.
3. To provide information on the labour market, the available jobs and future prospects.
4. To conduct studies on careers and positions so as to be in line with the technological developments and labour market needs.
5. To encourage and direct the private sector towards training, qualifying and recruiting disabled, and provide support as suitable and within the limits of the available resources.

1. رسم السياسات اللازمة لعمل المعاق ومتطلبات تحقيق أكبر كفاءة ممكنة مع ضمان استمرارية العمل لأطول فترة .
2. تشجيع ودعم المعاقين المؤهلين لإنشاء مشاريع ذات جدوى ومردود اقتصادي ، وتوفير المعلومات عن المنح والقروض الميسرة المتاحة وسبل الحصول عليها .
3. توفير المعلومات عن سوق العمل والوظائف المتاحة وآفاقه المستقبلية .
4. إعداد الدراسات حول المهن والوظائف بما يتلاءم والتطورات التقنية واحتياجات سوق العمل.
5. تشجيع وتوجيه القطاع الخاص لتدريب وتأهيل وتشغيل المعاقين مع تقديم الدعم المناسب وفي حدود الإمكانيات المتاحة.
6. اقتراح الإجراءات اللازمة لحماية المعاقين من كل أنواع الاستغلال في العمل.
7. رفع تقارير دورية إلى الوزير تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً.

الفصل الرابع
الحياة العامة والثقافية والرياضية

المادة (20)

تتخذ الدولة التدابير اللازمة لتحقيق مشاركة المعاق في الحياة الثقافية والرياضية والترفيهية على النحو التالي:-

1. تنمية قدرات المعاق الإبداعية والفنية والفكرية واستثمارها من أجل إثراء المجتمع .
2. توفير المواد الأدبية والثقافية للمعاق بجميع الأشكال المتيسرة ، بما فيها النصوص الالكترونية ولغة الإشارة وطريقة (برايل) ، وبالأشكال السمعية والمتعددة الوسائط وغيرها .
3. تمكين المعاق من الإفادة من البرامج والوسائل الإعلامية والعروض المسرحية والفنية وجميع الأنشطة الثقافية وتعزيز مشاركته فيها ، وقواعد الإعفاء من الرسوم الخاصة بها .
4. تعزيز مشاركة المعاق في الأنشطة الرياضية المنظمة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.
5. رفع تقارير دورية إلى الوزير تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً .

المـــــادة (21)

تشكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة تسمى "اللجنة المتخصصة بالرياضة والثقافة والترويح للمعاقين" برئاسة الأمين العام لهيئة الشباب والرياضة وعضوية ممثلين عن جهات الاختصاص، ويصدر مجلس الوزراء نظام عمل اللجنة واجتماعاتها، وتمارس اللجنة على وجه الخصوص ما يأتي:-

1. وضع السياسات التي تكفل النمو المتكامل للمعاق وإتاحة فرص ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والترويحية التي تتميز بالمتعة والأمان ومناسبتها لقدراته وتهيئة الظروف لممارستها بشكل أساسي كأقرانه من غير المعاقين .

6. To propose the necessary procedures for ensuring protection for disabled from all kinds of exploitation at work.
7. To submit periodic reports to the Minister for onward presentation to the Cabinet for taking suitable action thereof.

Section IV
Public, Cultural and Athletic Life

Article (20)

The State shall make the necessary arrangements for ensuring the involvement of disabled in cultural, athletic, and recreational life, as follows:

1. To develop the innovative, artistic, and intellectual abilities of a disabled and invest in them for the enrichment of society.
2. To provide a disabled with all forms of the available literary and cultural materials, including electronic texts, sign language, Braille, and audio multi-media aids, etc.
3. To empower a disabled to benefit from the media programs, theater performances and artistic displays and all the cultural activities and to promote his involvement and exempt him from fees.
4. To promote the participation of a disabled in athletic activities organized at the national, regional and international levels.
5. To submit periodic reports to the Minister for onward presentation to the Cabinet for taking suitable action thereof.

Article (21)

A committee titled "The specialized committee for sports and culture for disabled" shall be established by a Cabinet Decision. The committee shall be chaired by the secretary General of the Youth & Sports Authority and consist of representatives from the concerned bodies. The Minister shall schedule the committee meetings and issue its agenda.

The Committee shall have the following responsibilities:

1. To make policies that ensure the integral development of a disabled, give him an opportunity to practice safe and enjoyable athletic, cultural and recreational activities which are well suited to his abilities and facilitate his involvement like his non-disabled counterparts.
2. To broaden the scope of participation in athletic, cultural and promotional activities among disabled, and incorporate sports for both individuals with mental disability and those with physical and sensory disability in the educational programs offered in specialized institutions.
3. To develop programs for the preparation of qualified human resources to work with disabled in the areas of sports, culture and recreation.
4. To encourage the integration of disabled with their counterparts who are non-disabled in athletic and cultural centers and clubs and camps and provide suitable games and activities for them.
5. To submit periodic reports to the Minister for onward presentation to the Cabinet for taking suitable action thereof.

Section V
Accessible Environment

Article (22)
Every disabled shall have the right to an accessible environment and to have access to everything that others have access to.

Article (23)
The concerned bodies shall ensure coordination to set the engineering criteria and specifications for establishments and public facilities, issued by a Decision of the Cabinet, based on the recommendation of the Minister. The decision shall regulate the application of these criteria, specifications

2. توسيع قاعدة ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والترويحية بين المعاقين ، وضمان احتواء رياضة المعاقين بشقيها: "رياضة المعاقين عقلياً ورياضة المعاقين حركياً وحسياً "في صلب البرامج التعليمية المتبعة في المؤسسات المتخصصة .

3. وضع برامج إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل مع المعاقين في المجال الرياضي والثقافي والترويحي .

4. تشجيع دمج المعاقين مع أقرانهم من غير المعاقين في المراكز والأندية الرياضية والثقافية والمخيمات وتوفير الألعاب والأنشطة المناسبة لهم .

5. رفع تقارير دورية إلى الوزير تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً .

الفصل الخامس

البيئة المؤهلة

المادة (22)

لكل معاق الحق في بيئة مؤهلة ، والوصول إلى المكان الذي يستطيع غيره الوصول إليه .

المادة (23)

تقوم الجهات المعنية بالتنسيق فيما بينها لتحديد المعايير والموصفات الهندسية الخاصة بالمنشأت والمرافق العامة ، والتي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير ، ويحدد القرار الضوابط اللازمة لتطبيق هذه المعايير والمواصفات والاستثناءات الواردة عليها ، وذلك كله فيما يتعلق بتأهيل المنشآت لاستعمال المعاق وحاجته ومتطلبات سلامته وعدم إلحاق الأذى به. وتسري أحكام هذا القرار على القطاعين الحكومي والخاص ، إلا ما استثنى منها بنص خاص فيه.

المادة (24)

يصدر مجلس الوزراء نظام وشروط حصول المعاق المواطن على السكن الحكومي ، كما يحدد مواصفات السكن وقواعد تملكه وغيرها من القواعد المنظمة لشؤون السكن الحكومي .

المادة (25)

1. يجب أن يتوافر في الطرق والمركبات العامة ووسائل النقل البرية والجوية والبحرية المواصفات الفنية اللازمة لاستعمال وحاجة المعاق .
2. يحدد مجلس الوزراء بقرار منه الاشتراطات المطلوبة لحصول المعاق على رخصة القيادة والضوابط الخاصة بذلك وتضاف إلى رخص القيادة الواردة بقانون السير والمرور فئة جديدة خاصة بالمعاق مع تدوين البيان اللازم عليها حسب نوع الاعاقة .

المادة (26)

تلتزم كل شركة من شركات التأمين بتأمين المركبات الخاصة بالمعاق عندما يطلب منها ذلك .

and exceptions, with regard to the qualification of establishments for the use of disabled, in order to meet their needs and ensure their safety.

This Decision shall be applicable to both the government and private sectors, with the exception of institutions excluded by a special provision therein.

Article (24)

The Cabinet shall issue the regulations and conditions of the provision of government accommodation for national disabled, and shall determine the housing specifications, rules of ownership and other relevant regulations.

Article (25)

1. The necessary technical specifications must be met on roads, public vehicles and land, air and sea transportation, for the use of disabled.
2. A Cabinet Decision shall be issued for determining the conditions and requirements for granting a driving license to a disabled. A new special category for disabled shall be added to driving licenses set out in the traffic law, and a description shall be noted on the license according to the type of disability .

Article (26)

Every insurance company shall undertake to provide insurance for vehicles owned by disabled where required.

Chapter III
Exemptions

Article (27)
Vehicles used by disabled shall be exempted from all taxes and fees, based on a disability certificate issued by the Ministry. Exemption may not be granted for another vehicle except following the elapse of five years from the date of previous exemption or the damage of the vehicle. In the event of disposal of this vehicle during this period the taxes and fees due thereto shall be paid.

Article (28)
Vehicles owned by disabled shall be exempted from car parking charges.

Article (29)
Means of transportation for the associations and centers for disabled designated by the Cabinet shall be exempted from licensing fees.

Article (30)
The Cabinet shall designate the associations and centers for disabled that shall be exempted from the fees imposed on the applications for licensing of buildings submitted for the construction of buildings allocated for the use of disabled, based on a certificate issued by the Ministry in this regard.

Article (31)
The cases lodged by a disabled shall be exempted from court fees in accordance with this Law.

Article (32)
All correspondences, including books, newspapers and magazines, for disabled or associations and centers for disabled designated by the Cabinet, shall be exempted from postal fees.

الباب الثالث
الإعفاءات

المادة (27)
تعفى من جميع الضرائب والرسوم المركبة المخصصة لاستخدام المعاق ، وذلك بناء على شهادة إعاقة صادرة من الوزارة ، ولا يجوز التمتع بهذا الإعفاء عن مركبة أخرى إلا بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الإعفاء السابق أو تلف المركبة ، وفي حال التصرف في المركبة خلال تلك المدة تستوفى الضرائب والرسوم المقررة عليها .

المادة (28)
تعفى من الرسوم المقررة لمواقف السيارات المركبات المخصصة للمعاقين .

المادة (29)
تعفى من رسوم الترخيص وسائل النقل الخاصة بالجمعيات والمراكز الخاصة بالمعاقين التي يحددها مجلس الوزراء .

المادة (30)
يحدد مجلس الوزراء الجمعيات والمراكز الخاصة بالمعاقين التي تعفى من الرسوم المفروضة على طلبات تراخيص المباني التي تقدمها لإقامة مبان مخصصة لاستخدامهم وذلك بناء على شهادة صادرة من الوزارة في هذا الشأن .

المادة (31)
تعفى من الرسوم القضائية الدعاوى التي يرفعها المعاق في إطار تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة (32)

تعفى من الرسوم والاجور البريدية جميع المراسلات الخاصة بالمعاق أو بالجمعيات أو بالمراكز الخاصة بالمعاقين التي يحددها مجلس الوزراء ، سواء في ذلك الكتب والصحف والمجلات وغيرها.

الباب الرابع
عقوبات

المادة (33)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر ، يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف درهم ولا تجاوز خمسة آلاف درهم كل من يستخدم بطاقة المعاق دون موجب قانوني ، وذلك مع عدم الإخلال بالمسؤولية المدنية عند الاقتضاء . وتضاعف العقوبة في حالة العود.

الباب الخامس
أحكام ختامية

المادة (34)

تعتمد الوزارة الشعارات الخاصة بالمعاقين وتعممها على الجهات المشرفة على المرافق أو التي تصدر كتيبات ومطبوعات وتعد برامج تتضمن مثل تلك الشعارات .

المادة (35)

لا يطلب من المعاق أي إثبات عن اعاقته سوى البطاقة التي تصدرها الوزارة في هذا الشأن ، وتحدد بقرار من الوزير شروط الحصول على هذه البطاقة .

Chapter IV
Penalties

Article (33)

Without prejudice to any more severe penalty stipulated in any other law, a penalty of a minimum of Dhs. 1,000 and a maximum of Dhs. 5,000, shall be imposed on any individual who illegally uses a card belonging to a disabled, without prejudice to the civil responsibility in court. The penalty shall be doubled in the event of repeated use.

Chapter V
Final Provisions

Article (34)

The Ministry shall approve the symbols for disabled and circulate them to all the bodies supervising the facilities or those that issue brochures and publications and develop programs that include such symbols.

Article (35)

A disabled shall not be requested to provide any evidence of his disability except the card issued by the Ministry in this regard. The Minister shall set the conditions of access to this card.

Article (36)

The Ministry shall be responsible for licensing non-government institutions specialized in the care, education, training and habilitation of disabled. Natural or corporate persons may not establish any of the aforesaid institutions unless a license is duly obtained from the Ministry.
A Cabinet Decision shall be issued for regulating the licensing for these institutions and determining the conditions and licensing fees, as well as the commitments and penalties to be imposed in the event of violations.

Article (37)

The Minister shall issue the necessary regulations and decisions for the implementation of this Law.

Article (38)

Any provision contrary to this Law shall be repealed.

Article (39)

This Law shall be published in the official gazette and shall take effect on the date that it is published.

Khalifa Bin Zayed Al Nahayan

President of the United Arab Emirates - Abu Dhabi, 13.8.2006

المادة (36)

تتولى الوزارة الترخيص للمؤسسات غير الحكومية التي تعنى برعاية وتربية وتعليم وتدريب وتأهيل المعاقين، ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري إنشاء أو تأسيس أي من المؤسسات المذكورة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة .

وتحدد بقرار من مجلس الوزراء شروط وضوابط ورسوم الترخيص لهذه المؤسسات والتزاماتها والجزاءات التي توقع عليها عند المخالفة وغير ذلك من الأحكام التي تنظم عملها .

المادة (37)

يصدر الوزير اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة (38)

يلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة (39)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي

بتاريخ: 19 رجب 1427 هـ

الموافق: 13 / 8 / 2006 م